

رسالة تسديد سديد

تأليف
شهيد المحدثين العلامة السيد الميرزا محمد بن عبد النبي
النشابوري الخراساني الملقب بـ "جمال الدين"
المستشهد ببلدة الكاظمين سنة ١٢٣٢ هـ

تحقيق: أبو الحسن علي بن جعفر بن مكي آل جساس

معلومات عن الرسالة وموضوعها

رسالة قصيرة وأوردها المصنّف في أحد مجلّدات تسليّة القلوب الحزينة^(١) وهي النسخة المعتمدة في التحقيق ، ورمزنا لها بـ " ت " ، وذكرها ابنه في الوجيزة^(٢) .

وهي في بيان قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(٣) ، وقوله ﷺ^(٤) : " لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ يَنْفُونَ عَنْ هَذَا الدِّينِ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِيْنَ " ، وقول الصادقين - سلام الله عليهم أجمعين -^(٥) : " إِنَّ لَنَا فِي كُلِّ خَلْفٍ عُدُوًّا يَنْفُونَ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِيْنَ " .

(١) تسليّة القلوب الحزينة : ج ٧ أو ٨ : ص ٤٥٦ . ٤٥٧ مخطوط تقدّم ذكره .

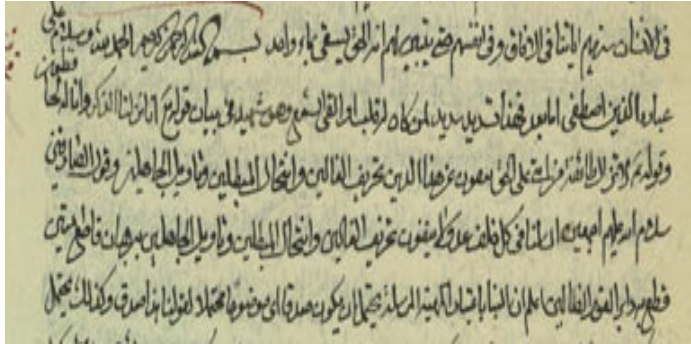
(٢) الوجيزة : ص ٢١ : رقم ٦٦ .

(٣) سورة الحجر : الآية ٩ .

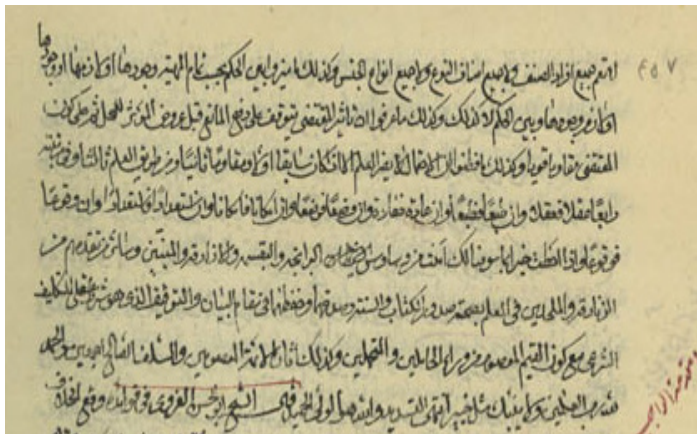
(٤) الذي وقفنا عليه كما هو مروى في قرب الإسناد : ص ٧٧ : ح ٢٥٠ وكمال الدين : ص ٢٢١ : باب ٢٢ : ح ٧ في الأوّل عن مسعدة بن صدقة وفي الثاني عن أبي الحسن الليثي عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليه السلام عنه ﷺ : ((إِنِّي فِي كُلِّ خَلْفٍ مِنْ أُمَّتِي عَدُوٌّ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَنْفِي ...)) إلخ . وفي اختيار معرفة الرجال : ج ١ : ص ١٠ : ح ٥ بسنده عن إسماعيل بن جابر عن الصادق عليه السلام قال : ((قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَحْمِلُ هَذَا الدِّينُ فِي كُلِّ قَرْنٍ عُدُوٌّ يَنْفُونَ عَنْهُ تَأْوِيلَ الْمُبْطِلِيْنَ وَتَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ وَانْتِحَالَ الْجَاهِلِيْنَ كَمَا يَنْفِي الْكِبَرُ حَبْتَ الْحَدِيدِ)) .

(٥) في الكافي : ج ١ : ص ٣٣ : باب صفة العلم : ح ٢ عن أبي البخترى عن الصادق عليه السلام : ((فَإِنَّ فِينَا أَهْلَ الْبَيْتِ فِي كُلِّ خَلْفٍ عُدُوًّا يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ)) .

صور من المخطوط



صورة لبداية الرسالة ، النسخة " ت "



صورة لنهاية الرسالة ، نسخة " ت "

[الْفُتْرَةُ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى ؛ وبعدُ :

فهذا " تسديدٌ سديدٌ لمن كان له قلبٌ أو ألقى السَّمْعَ وهو شهيدٌ " ^(١) في بيانِ قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(٢) ، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ يَنْفُونَ عَنْ هَذَا الدِّينِ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِيْنَ » ^(٣) ، وقولِ الصَّادِقِيْنَ - سلامُ اللهَ عليهم أجمعين - : « إِنَّ لَنَا فِي كُلِّ خَلْفٍ عُدُولًا يَنْفُونَ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِيْنَ » ^(٤) ببرهانٍ قاطعٍ متينٍ ؛ قُطِعَ بِهِ دَابِرُ الْقَوْمِ الضَّالِّيْنَ .

(١) اقتباسٌ من الآية ٣٧ : ﴿ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ .

(٢) سورة الحجر : الآية ٩ .

(٣) تقدّم ذكرُ مصادره .

(٤) تقدّم ذكرُ مصادره .

[في أَنَّ النَّبَأَ بِاعتبارِ المِهْيَةِ المرسلةِ يحتملُ الصِّدْقَ والكذبَ]

إِعلم أَنَّ النَّبَأَ بِاعتبارِ المِهْيَةِ المرسلةِ يحتملُ أن يكونَ صدقًا - أي موضوعًا محتملاً لقولنا " هذا صدقٌ " - ، وكذلك يحتملُ أن يكونَ موضوعًا محتملاً لقولنا " هذا كذبٌ " .

ويكونُ الصِّدْقُ بحسبِ موضوعِهِ في القضايا الصَّادقة ؛ كقولنا : " النَّارُ حَارَّةٌ " موافقًا لأصلِ الوضعِ الإلهيِّ ؛ مصاحبًا اتفَاقِيَّاتِهِ غيرَ [مغَيَّر] ^(١) لمِهْيَتِهِ ولا تمامِ مِهْيَتِهِ ، ولا لازمِ مِهْيَتِهِ ولا لازمِ وجودِهِ .

وكذلك الكذبُ في القضايا الكاذبةِ مثلُ قولنا : " الواحدُ ضعفُ الاثنينِ " مثلاً مصاحبٌ اتَّفَاقِيٌّ لموضوعِهِ غيرَ أَنَّهُ مخالفٌ لأصلِ الوضعِ .

فلا يحتملُ النَّبَأُ الصَّادِقُ خبرَ احتمالٍ لقولنا : " صدقٌ " إِلَّا صدقًا ، ولا النَّبَأُ الكاذبُ خبرَ احتمالِهِ لقولنا : " كذبٌ " إِلَّا كَذِبًا ، وهذا بحسبِ الأفرادِ الخارجِيَّةِ ، فلا ينافي ما لَهُ بحسبِ المِهْيَةِ المرسلةِ .

وبهذا يندفعُ شبهةُ الملاحدةِ وأضرابهم عن الكتابِ والسُّنَّةِ والآثارِ الصَّحيحةِ عن الصَّادِقِينَ - سلامُ الله عليهم أجمعينَ - .

وكذلك النَّبِيُّ إنسانٌ ، والإنسانُ من حيثِ المِهْيَةِ المرسلةِ يكونُ موضوعًا بحسبِ الأفرادِ لقولنا : " خاطئٌ ناسٍ " ، وبحسبِ بعضِ آخرِ لقولنا : " معصومٌ

(١) اللَّفْظَةُ بَيْنَ [غيرِ واضحةٍ أثبتناها استظهارًا .

حافظٌ"، فاحتمال الإنسان الخطأ والنسيان بحسب المهية المرسلّة ووقوع بعض أفرادِه موضوعاً لهما قابلاً لحملهما - من العرضِ المفارقِ والمصاحبِ الاتِّفاقيِّ - ؛ لا ينافي عصمةَ المعصومينَ من الأنبياء والمرسلينَ والأئمةِ الميامينَ - سلامُ اللهَ عليهم أجمعينَ - . وبهذا يندفعُ إنكارُ الزنادقةِ وأضرابهم عن المشترعينَ والحافظينَ . وإنَّما المحتملُ معناه قابلٌ للحملِ ، تقولُ العربُ : " حملتهُ فاحتمل " ؛ فالحيوانُ يحتملُ الحرمةَ ، أي بحسبِ المهيةِ المرسلّةِ قد يكونُ موضوعاً لقولنا : " هذا حيوانٌ حلالٌ لحمه كالغنم " في فردٍ خاصٍّ ، وقد يكونُ موضوعاً لقولنا : " هذا حيوانٌ حلالٌ لحمه كالخنزير " في نوعٍ خاصٍّ . وليسَ معناه أنَّ كلَّ حيوانٍ من حيثُ إنَّه حيوانٌ يقعُ موضوعاً لقولنا : " حلالٌ حرامٌ معاً " أو " الحلالُ منه يحتملُ كونه حراماً ، والحرامُ يحتملُ كونه حلالاً " ؛ فتفسيرُ الاحتمالِ بتجويزِ الطرفينِ مطلقاً فيما هوَ من بابِ العرضِ المفارقِ والمصاحبِ الاتِّفاقيِّ - كالصدقِ أو الكذبِ للخبرِ ، والخطأِ والعصمةِ ، والحلِّ والحرمةِ للخنزيرِ والبقرِ - لا تمامِ المهيةِ ، ولا جزؤها ، ولا لازمها ، ولا لازم الوجودِ من عدمِ التحصيلِ ، وقد بيّنا في زمانٍ ليسَ لأبنائهِ متنُ التحصيلِ نصيبٌ ، ومحصلُهم إنَّما حصلَ من جاهلٍ غيبيٍّ مثل مريبٍ حتّى ارتوى من آجنٍ ^(١) ، ﴿ تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ قُلْ لَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ ^(٣) .

(١) الآجنُ : هو المتغيّرُ لطولِ لبثهِ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١١٨ .

(٣) سورة التوبة : آية ٣٥ وسورة " المنافقون " : آية ٤ .

[في الفرقِ بينَ الخبرِ عندِ العربِ والنُّحاةِ والأبائِ والمنطقيينَ]

هذا مع أنهم ما فرّقوا بينَ الخبرِ عندَ استعمالِ العربِ - وهوَ بمعنى العلمِ سواءَ ومنه اسمُ الخبرِ - وبينَ الخبرِ باصطلاحِ النُّحاةِ والأدباءِ - وهوَ ما يكونُ لنسبتهِ خارجٌ في أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ -، وبينَ الخبرِ عندَ المنطقيينَ ؛ ﴿فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾^(١)؛ وسوف يعلمونَ .

[حكمُ العرضِ الفارقِ والمصاحبِ الاتِّفاقيِّ]

ثمَّ ما دَرَوْا أَنَّ حكمَ العرضِ الفارقِ والمصاحبِ الاتِّفاقيِّ صنفًا أو جنسًا لا تَعَمُّ جميعَ أفرادِ الصَّنَفِ ، ولا جميعَ أصنافِ النُّوعِ ، ولا جميعَ أنواعِ الجنسِ .

[الحكمُ بحسبِ حالاتِ المهيّةِ]

وكذلك ما ميّزوا بينَ الحكمِ بحسبِ تمامِ المهيّةِ أو لازمِها أو وجودِها أو لازمِ وجودِها وبينَ الحكمِ لا كذلك .

(١) سورة التَّوْبَةِ : آية ٤٥ .

[ما يتوقّف عليه تأثيرُ المقتضى]

وكذلك ما عرفوا أنّ تأثيرَ المقتضى يتوقّف على دفعِ المانع قبلَ عروضِ المؤثّرِ للمحلّ ، ثمّ على كونِ المقتضى مقاومًا قويًّا .

[متى يضرُّ الاحتمالُ العلمَ]

وكذلك ما فطنوا أنّ الاحتمالَ لا يضرُّ العلمَ إلّا إذا كانَ سابقًا أوّلاً ، ومقاومًا ثانيًا ، ومن طريقِ العلمِ ثالثًا ، وفي مرتبتهِ رابعًا ، [إن] عقلاً فعقلاً ، وإن طبعًا فطبعًا ، وإن عادةً فعادةً ، وإن وضعًا فوضعًا ، وإن إمكانًا فإمكانًا ، وإن استعدادًا فاستعدادًا ، وإن وقوعًا فوقوعًا .

[خاتمة]

وإذا أحطت خبراً بما شرحتنا^(١) لك؛ أمنت من وساوس البرابخة والبقسمة والأزارقة^(٢) والمنبين^(٣)، وسائر من تقدمهم من الزنادقة والملحدین في العلم بصحة صدور الكتاب والسنة وصدقهما وحفظهما في مقام البيان والتوقيف؛ الذي هو شرط بقاء التكليف الشرعي، مع كون القيم المعصوم من وراء الحاملين والمتحمّلين، وكذلك آثار الأئمة المعصومين والسلف الصالح أجمعين، والحمد لله رب العالمين، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾^(٤)، انتهى التسديد، والله هو الولي الحميد .

(١) اللفظة بين [غير واضحة أثبتناها استظهاراً .

(٢) يريد بالبرابخة أتباع الشيخ جعفر كاشف الغطاء، وبالبقسمة: أتباع أبي القاسم القمي صاحب القوانين، وبالأزارقة: أتباع المير علي الطباطبائي صاحب الرياض .

(٣) اللفظة بين [غير واضحة أثبتناها استظهاراً .

(٤) سورة فاطر: الآية ١٤ .

[تاريخ فراغ التحقيق]

وقع الفراغ - بحمد الله وتوفيقه - من تحقيق هذه الرسالة - صفًا ومقابلاً
وتنسيقًا وإخراجًا وتهميشًا - في يوم الإثنين التاسع والعشرين من شوال
سنة ألف وأربع مئة وثمان وثلاثين - ١٤٣٨ / ١٠ / ٢٩ - من هجرة الرسول
الأعظم عليه وآله صلوات الله الأكرم بيد خادم تراث المحدثين أبي الحسن
علي بن جعفر بن مكّي آل جساس .

المحتويات

الصفحة	العنوان
٣	- معلومات عن الرسالة وموضوعها
٤	- صور من المخطوط
٥	- المقدمة
٦	- في أنّ النبأ بحسب المهية المرسله يَحتَمِلُ الصدق والكذب ..
٨	- في الفرق بين الخبر عند العرب والنحاة والأدباء والمنطقيين
٨	- في حكم العرض الفارق والمصاحب الاتفاقي
٨	- في الحكم بحسب حالات المهية
٩	- ما يتوقف عليه تأثير المقتضى
٩	- متى يضرّ الاحتمال العلم
٩	- خاتمة الرسالة
١١	- تاريخ فراغ التحقيق
١٣	* المحتويات
